السنة: السادسة المجلد: 06 العدد: 02 ص ص:209- 230
EISSN2676-1645 ISSN 2543-375X

تداعيات صراع النخب الجزائرية على مسألة اللغة والهوية الوطنية
The repercussions of the Algerian elites' struggle on the issue of language and national identity

عبد النور زوامبية*، مخبر التنمية، الديمقراطية وحقوق الإنسان، جامعة زيان عاشور، الجلفة
a.zouambia@univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام:2021/01/04 تاريخ القبول: 2021/05/11

ملخص:
ترتبط اللغة بالمجتمع ارتباطا وثيقا، فهي نتاج تراكمات لسانية متعاقبة أنتجت لنا لغة معينة، ومن ثمة يأتي دور المفكرين والباحثين في تأصيل النظريات والمكونات الأساسية للغة المجتمع، التي تعتبر المقوم الأساسي لهويته.
على هذا الأساس يأتي دور السياسيين في تحديد معالم السياسات اللغوية للدولة، إذ نجد السياسات اللغوية تختلف من بلد إلى أخر. هذا بحسب التركيبة المجتمعية من جهة، والتوجهات الفكرية لصناع السياسة من جهة أخرى.
وهذا ما نلمسه في النظام الجزائري الذي مازال إلى اليوم يبحث عن السياسة اللغوية الناجحة منذ الاستقلال. وكما ذكرنا فإن للتركيبة المجتمعية دور كبير في تحديد معالم السياسة اللغوية، وعلى اعتبار أن النخب جزء من المجتمع، فإن لصراع النخب في الجزائر دور كبير في تحديد السياسات اللغوية. كما لها دور إلى حد الآن في تأخر إرساء سياسة لغوية وطنية تضم كل أطياف المجتمع وتخدم النظام السياسي والاقتصادي معا. وعليه كيف أثّر صراع النخب على مسألة اللغة والهوية الوطنية الجزائر ؟ وهل يمكن أن ندمج التيارين (التيار الفرنكفوني، التيار المعرّب) معا في سبيل تحقيق الهوية الوطنية؟

الكلمات المفتاحية: الهوية، النخب، السياسة اللغوية، الجزائر، الصراع.

* المؤلف المراسل

Abstract:

Language is closely related to society, as it is the product of successive linguistic accumulations that produced a specific language for us, and from there comes the role of thinkers and researchers in establishing the theories and basic components of the community's language, which is the basic component of its identity.

On this basis comes the role of politicians in defining the features of the state's linguistic policies, as we find language policies differ from one country to another. This is according to the societal composition on the one hand, and the intellectual orientations of policy makers on the other hand.

This is what we see in the Algerian system, which is still looking for a successful language policy since independence to this day. As we mentioned, the societal composition has a great role in determining the features of linguistic policy, and considering that the elites are part of society, the struggle of elites in Algeria has a great role in determining linguistic policies. It also has a role to date in delaying the establishment of a national linguistic policy that includes all spectrums of society and serves the political and economic system together.

So, how has the elite struggle affected the issue of Algeria's language and national identity? Is it possible to merge the two currents (the Francophone current, the Arab current) together in order to achieve the national identity?

Keywords: Identity, Elites, Linguistic Politics, Algeria, Conflict

مقدمة:

اقترنت اللغة منذ القديم وفي مختلف الحضارات بالمجتمع كوسيلة تواصل وقاعدة لإرساء معالمه وانسجامه واستقراره. مهما كانت انتماءاته العرقية، وقد أدرك أهميتها ودورها في استقرار المجتمع وبناء الدولة الموحدة الدول الغربية، وقبلها الحضارة الإسلامية فقد استمدت قوتها وصمودها لقرون طوال من تمسكها وتوحدها حول دينها ولغتها.

و بلدنا الجزائر التي عانت من الاستعمار أمدًا طويلاً مكّن له من فهم خبايا المجتمع الجزائري ومصدر قوته وصموده المستمد من عروبته ودينه، فحارب

التعليم المعرّب والدين الإسلامي ولولا جهود النخب الجزائرية أبان الاستعمار ممثلة في الحركة الوطنية وجمعية العلماء المسلمين هذه الأخيرة التي كان شعارها "الجزائر وطننا والإسلام ديننا والعربية لغتنا" وعمل رائدها على تجسيده في الواقع لتوحيد المجتمع ونبذ الفرقة والتشتت. حيث تولت الجمعية التعليم المعرّب وتحفيظ القرآن وتعاليم الدين الإسلامي ، ولولا هذه الجهود لاندثرت العربية والدين الإسلامي من الجزائر.

من هنا ندرك أهمية ومحور اللغة وارتباطها بتشكيل الهوية الوطنية المستقلة، فكانت من أولويات الدولة – النخب السياسية - بعد الاستقلال وما توجهت به من تعريب لجميع القطاعات بكل مراحله وعوائقه لاستكمال الاستقلال الوطني.

ولأن للتركيبة المجتمعية دور في تحديد معالم السياسة اللغوية، هذه التركيبة المجسدة في النخب والتي كان من المفروض أن تكون توجهاتها وفق دراسة معمقة استشرافية مستقبلية.

لكن كان لصراعها دور كبير في تحديد السياسات اللغوية. كما لها دور إلى حد الآن في تأخر إرساء سياسة لغوية وطنية تضم كل أطياف المجتمع وتخدم النظام السياسي والاقتصادي معا.

تعتبر معاجلة قضية اللغة والهوية الوطنية في الجزائر من القضايا الحساسة التي تتطلب التمحيص والتفكير الجيدين للوصول إلى سياسات تخدم هذه القضية، وبالتالي كيف أثّر صراع النخب على مسألة اللغة والهوية الوطنية الجزائر ؟ وهل يمكن أن ندمج التيارين (التيار الفرنكفوني، التيار المعرّب) معا في سبيل تحقيق الهوية الوطنية؟

1 الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة اللغوية:

حاول الاستعمار الفرنسي أثناء فترة احتلاله للجزائر طمس الهوية العربية الإسلامية وركزّ على محوها واستئصالها كليا، هذا ما أكد عليه وزير التعليم الفرنسي " ألفريد رامبو " سنة 1897 :" سوف يتحقق الغزو الثالث عن طريق المدرسة، إذ يجب أن نضمن السيطرة للغتنا، وان ندخل في أذهان المسلمين الفكرة التي نحملها عن أنفسنا عن فرنسا ودورها في العالم، وأن

تحل المفاهيم الأوروبية الدقيقة محل الجهل والأفكار المنغلقة " (ديدوح، 2009)

بعد الاستقلال أدت الفلسفة الشعبوية دوراً لا يستهان به في تضييق الخناق على معظم النخب، وبالتالي غلق العديد من قنوات التعبير المنظّم والحر بهدف الدفاع عن المصالح المختلفة للمجتمع الجزائري .وقد دفع هذا الوضع إلى بروز مفارقة واضحة بين النصوص التي شدّدت على التعددية الاجتماعية للشعب الجزائري، وواقع الفعل، حيث لم تتم ترجمة تلك النصوص إلى تعددية سياسية واجتماعية فعلية عن طريق فسح المجال أمام نشاط نخب سياسية واجتماعية وثقافية مستقلة(addi, 1990, pp. 102-107) .

ثم جاء نص الدستور الجزائري الأول الصادر في 8 سبتمبر 1963 في مادته الخامسة على أن اللغة العربية هي اللغة القومية والرسمية للدولة (دستور 1963).

كما نصت المادة 76 من نفس الدستور بأنه: يجب تعميم استعمال اللغة العربية في أقرب وقت ممكن في كامل أراضي الجمهورية، بيد أنه خلافا لأحكام هذا القانون سوف يجوز استعمال اللغة الفرنسية مؤقتا إلى جانب اللغة العربية.

ويلاحظ أن هاته السياسة أقرّت على رسمية اللغة العربية مما يدل على أهميتها الدستورية.

فالتعليم الجزائري من 1962 إلى 1963 أقر بإدخال مادة اللغة العربية في المناهج الدراسية بمعدل ساعة واحدة في اليوم في المرحلة الابتدائية، وثلاث ساعات في الأسبوع في المرحلة الإعدادية والثانوية (ديدوح، 2009). وكذلك من بين هاته القوانين مرسوم 22 ماي 1964 والذي يتضمن تعريب الإدارة (مغرواي، 2005، صفحة 21).

في فترة الرئيس هواري بومدين وما عُرف عليه من إيديولوجيته وأفكاره القومية العربية، حيث استغل كل مناسبة وأكد فيها على موضوع التعريب. طبقا لقوله في عدة خطابات حيث قال:" لا مجال للمقارنة أو المفاضلة بين اللغة العربية وأي لغة أجنبية أخرى فرنسية أو انجليزية، لأن الفرنسية كانت وستبقى مثلما بقيت في ظل الاستعمار لغة أجنبية لا لغة الجماهير الشعبية " (بومدين، 1975).

وما يميز هذه المرحلة صدور العديد من التشريعات المتعلقة باللغة العربية وتعميمها في مجالات مختلفة. ويمكن استعراض أهم هذه التشريعات فيما يلي: الأمر رقم 154 -166 والأمر رقم 155 -66 المؤرخان في 08 جوان 1966 الخاص بالعدالة (مغرواي، صفحة 21)، وكذا الأمر رقم 68 -92 المؤرخ في 26 أفريل 1968 والذي يقضي بإجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم (جعلاب، 2016، صفحة 05)، وتلاه الأمر 70 -20 المؤرخ في 19 فيفري 1970 يتعلق بالحالة المدنية واشترطت المادة 37 منه تحرير كافة العقود باللغة العربية (الجمهورية الجزائرية، 1970)، بالإضافة إلى تعريب الأختام الوطنية مع الأمر 73 -55 المؤرخ في الأول من أكتوبر 1973وقد جاء الأمر في ثلاث مواد، وأوجب وضع اللغة العربية دون غيرها في كل كتابة محفورة على الأختام الوطنية. كما نخص بالذكر القانون رقم 86 -10 المؤرخ في 19اوت 1986 الذي نص على إنشاء المجمع الجزائري للغة العربية، والمجمع هو: هيئة وطنية ذات طابع علمي ثقافي تتمثل أهدافه الأساسية في خدمة اللغة العربية من خلال السعي لإثرائها وتنميتها وتطويرها، وأيضا المحافظة على سلامتها والسهر على مواكبتها للعصر، على أن المجمع الجزائري للغة العربية لم يكن في الواقع سوى هيئة ثقافية ولم يكن له أي دور في بلورة وتطبيق سياسة تعريب ملزم (جعلاب، صفحة 05).

مع صدور قانون 91 -05 المؤرخ في 16 جانفي1991 المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، اتضحت معالم سياسة التعريب في الجزائر وبروز الإرادة السياسية للنخبة. وهذا حسب المادة الأولى منه التي تهدف إلى تحديد القواعد العامة لاستعمال اللغة العربية في مختلف ميادين الحياة الوطنية، وترقيتها وحمايتها، ويؤكد هذا القانون على أن اللغة العربية مقوم من مقومات الشخصية الوطنية الراسخة وثابت من ثوابت الأمة، كما ألزم القانون كل الهيئات الدستورية والمؤسسات العمومية والجمعيات باعتماد اللغة العربية في كل أعمالها، ومنع استعمال لغة أجنبية في الاجتماعات الرسمية والمداولات أو المناقشات (الجمهوريةالجزائرية، 1991).

أما على مستوى الهيئات فقد نص القانون على إنشاء هيئة وطنية تنفيذية في مستوى رئاسة الحكومة تتكفل بمتابعة تطبيق هذا القانون. كما أكدت المادة 24 منه على أن تقدم الحكومة ضمن بيانها السنوي الذي تقدمه للمجلس الشعبي الوطني عرضا مفصلا عن تعميم استعمال اللغة العربية وترقيتها (الجمهوريةالجزائرية، 1991). لكن الأزمة السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر بداية من 1992 حالت دون استكمال إجراءات تطبيق سياسات التعريب بكل مقتضياتها. وقد تم تمديد الأجل الذي حدده القانون 91 -05 لتطبيق كل أحكامه وذلك بموجب المرسوم التشريعي 92 -02 المؤرخ في 04 جويلية 1992. ومن ثم عادت السلطات السياسية في الجزائر لتفعيل سياسة التعريب خلال فترة الرئيس لمين زروال من خلال صدور الأمر 96 -30 المؤرخ في 1996 المعدل والمتمم للقانون 91 -05، وأضاف الأمر 96 -30 حكما جديدا يقضي بأن تكون جميع المعاملات والمراسلات في جميع الإدارات والمؤسسات والجمعيات على اختلاف أنواعها باللغة العربية باستثناء ما تتطلبه طبيعة التعامل الدولي. وألغى هذا الأمر المرسوم التشريعي 92 -02. وحدد أجل أقصى لاستكمال تعميم اللغة العربية وهو الخامس من جويلية 1998، كما فرض تعميم اللغة العربية في التعليم العالي في أجل أقصاه الخامس من جويلية سنة 2000.

أهم نقطة أكد عليها هذا القانون هي إنشاء المجلس الأعلى للغة العربية " ينشأ المجلس الأعلى للغة العربية ويوضع تحت إشراف رئيس الجمهورية، ويقوم على الخصوص بما يأتي:

- متابعة تطبيق أحكام كل القوانين الهادفة إلى استعمال اللغة العربية وحمايتها وترقيتها وتطويرها.
- تقديم تقرير سنوي عن عملية تعميم استعمال اللغة العربية إلى رئيس الجمهورية"... وحسب المادة 04 منه فإن المجلس الأعلى للغة العربية يقوم بالتنسيق بين مختلف الهيئات المشرفة على عملية استعمال اللغة العربية وترقيتها وتطويرها". ثم يأتي دور المرسوم الرئاسي رقم 98 -226 المؤرخ في 11 جويلية سنة 1998 الذي يتضمن صلاحيات المجلس الأعلى

للغة العربية وتنظيمه وعمله، ويعد المجلس هيئة وطنية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (الجمهورية الجزائرية، 1998).

2ـ واقع اللغة في المجتمع الجزائري: يتميز واقع اللغة في المجتمع الجزائري بجملة من الخصائص التي ساهمت في تركيب الهوية الوطنية وأثرت عليها، يمكن أن نخلصها في النقاط التالية(fennour, 2011) :

1 - يمكن تمييز أربع أنساق لغوية منتشرة في المجتمع الجزائري بدل اثنين، وهي: اللغة الفرنسية، اللغة العربية الفصحى، اللغة الأمازيغية وفق تفرعاتها الجهوية، واللهجة الدارجة.

2 - هناك إشكال بالنسبة للسان الأمازيغي عالق في أوساط علماء اللغة واللسانيات في الجزائر، وهو الجدلية القائمة بخصوص ما إذا كان يتوجب تصنيف هذا النسق اللغوي في خانة اللغة، أو تصنيفه في خانة اللهجة بسبب افتقاره إلى نظام رمزي هجائي وقواعد نحوية وصرفية موحدة بين جميع مستخدمي هذا النسق على المستوى الوطني، لذلك يرى البعض أنه مجموعة من اللهجات المحلية.

3 - بالنسبة للهجة العامية الجزائرية، فهي مزيج هائل مستمد من العربية الفصحى والأمازيغية والفرنسية وحتى بعض الرواسب اللغوية التركية.

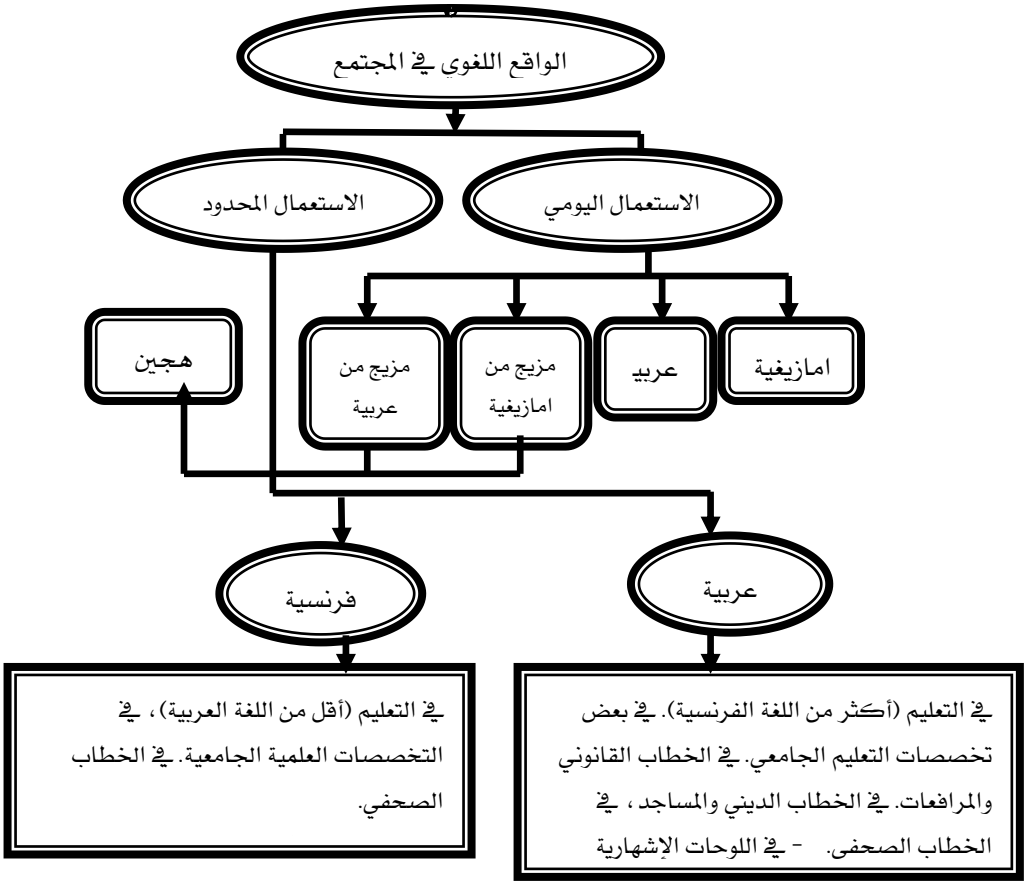

3 ـ السياسة اللغوية ودورها في المحافظة على وحدة الأمة الجزائرية:

ليست اللغة مجرد أداة للتواصل والتبليغ بين البشر، بل هي السلطة الرمزية في كل مجتمع، فأصبحت عامل وحدة وتماسك لأي مجتمع بشري كان، كما أن لها أهمية قصوى في تقدم وتطور المجتمعات، بالإضافة إلى اعتبارها الأداة الوحيدة القادرة على تحقيق الانسجام الاجتماعي حسب المقولة المشهورة للفيلسوف الألماني فيخته:" أينما توجد لغة مستقلة توجد أمة مستقلة، لها الحق في تسيير شؤونها وإدارة حكمها". ذلك لأن الحديث عن تقدم الاقتصاد والتنمية مرهون بتقدم اللغة.

إن الوضع الراهن للمجتمع الجزائري وما شهده من مخلفات ورواسب المراحل السابقة من صراع حول تحديد الهوية واللغة التي تساعد على دعم التقدم في الجزائر. يحتم على السلطات التفكير بجد في الوضع اللغوي في الجزائر، ويفرض عليها أن تتخذ قرارا سياسيا حزما يفصل في المسألة اللغوية يتجلى من خلالها مستقبل اللغة العربية. يجب أن يهدف هذا الأخير إلى تشكيل واقع لغوي يتناسب مع النظم الجديدة ويخطط لبناء العلاقات المنشودة في الدولة وعلاقاتها في المنطقة اللغوية (معاتقي، الصفحات 164 -165)، لأن وحدة اللغة من أهم عوامل توحيد الشعب وتقوية أواصره. وعكس ذلك ينجم عنه تعميق الهوة الثقافية بين المواطنين، ويوسع شق الخلاف بينهم مما يهدد وحدة الأمة. لأن اللغة هي من أهم أسس الهوية ومكونات الشخصية والوحدة الوطنية لأي دولة.

بالإضافة الى الإجراءات والبرامج والقوانين التي أقرتها الحكومة الجزائرية من أجل النهوض والتأكيد على اللغة العربية كلغة رسمية وطنية وأحد مقومات الهوية الجزائرية، وعلى اعتبار الهوية الجزائرية مكونة من مزيج من اللغات والثقافات -الأمازيغ -كما لا يمكن أن نغفل تأثيرات البيئة الدولية والداخلية أبرزها الضغوطات المطالبة بترسيم الأمازيغية كلغة رسمية وبالخصوص المظاهرات القائمة في منطقة القبائل سنة 2001 وتمثلت أهم مطالبها التأكيد على المطلب الأمازيغي بكل أبعاده الهوياتية والحضارية واللغوية والثقافية دون استفتاء ودون شروط، وقد تحقق هذا الشرط عن طريق استجابة النظام السياسي، وهذا ما ترجم في سنة 2002 جاء التعديل الدستوري

الأول له حيث رقيت تمازيغت (اللغة الأمازيغية) إلى لغة وطنية غير رسمية (المجلس الدستوري، 2002)، بمشروع تمهيدي لمراجعة الدستور بتاريخ 28 ديسمبر 2015، والتي نصت في المادة 3 مكرر من الفصل الأول من الباب الأول " فتامزيغت هي أيضا لغة وطنية ورسمية تعمل الدولة على ترقيتها و تطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني ويستحدث مجمع جزائري للغة الأمازيغية يوضع لدى رئيس الجمهورية" . يستند المجمع إلى أشغال الخبراء ويكلف بتوفير الشروط اللازمة لترقية تامزيغت قصد تجسيد وضعها كلغة رسمية في ما بعد، ليتوج القرار بتعديل دستوري في 06 مارس 2016 في المادة 04 منه.

4 السياسة اللغوية والاستقرار السياسي:

لا يمكن تأسيس أي كيان اجتماعي أو سياسي إلا على أساس لسان موّحد أي أساس لغوي لأن اللغة والهوية وجهان لعملة واحدة. من هنا تكمن أهمية المكون اللغوي في تحقيق الاستقرار السياسي. حيث نجد من أكبر مشاكل الهوية في الجزائر الصراع اللغوي الذي فرضته الظروف التاريخية التي جعلت اللسان الجزائري أسير لغة المستعمر لسنوات طويلة وهذا ما كان يصبو إليه المستعمر من البداية. هذا أثّر فيما بعد على النخبة الحاكمة وعلى قراراتها بعد الاستقلال مباشرة حيث سيطر التيار الفرنكفوني في البداية ثم جاءت نداءات من جيل الاستقلال الذي نادى بالتعريب الكلي من أجل استكمال الاستقلال، لكن الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر كان لها اثر سلبي على مسار التعريب في الجزائر مما جعل النخبة الحاكمة تعيد النظر في سياسة التعريب وتؤجلها إلى حين إشعار آخر.

لذا وجب على السلطات الرسمية إعادة النظر في سياستها اللغوية ومحاولة رسم سياسة لغوية واضحة المعالم والأهداف بإشراك كل الأطراف الفاعلين دون استثناء. من أجل الوصول إلى مكون لغوي يستجيب للاحتياجات السوسيو - ثقافية للساكنة، ويساعد على تكوين هوية وطنية موحدة لجميع افراد المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والسياسية.

5 ـ هيمنة السلطة على شكل النخب في الجزائر:

مفهوم النخبة:

إن مفهوم النخبة أصبح مفهومًا ملتبسًا ومحل نظر، فالنخبة تعددت وصارت نخبًا، يحكمها مبدأ "علاقات التغالب والتسالم" كما قال الفرابي قديمًا: فهناك نخبة تقنيي المعرفة - التكنوقراط - أو نخبة الإدارة والتنظيم، التي تضعها السلطة في موضع المهيمن والمتحكم في زمام التسيير، لخدمة النظام والمحافظة عليه، وتدجين المحكومين. ونخبة علمية تعكف على البحث والنظر في ميادين المعرفة، وأخرى عسكرية تلقت تكوينًا وثقافة عسكرية، وغيرها فكرية ثقافية أمينة على الغايات الإنسانية وتراثها، في خدمة حاجات الإنسان إلي الخلق والإبداع والتفكير المستقل. وقد تتماهى وتتمازج النخب وتتداخل مهامها ووظائفها واختصاصاتها. بحيث تكون كل فئة ترى نفسها، بما تملكه من تميز وإمكانات تتفوّق على غيرها، نخبة جديرة بالقيادة والريادة، وفي ضوء ذلك صار لزامًا إعادة النظر في مفهوم النخبة القائدة التي تتحمل مسئولية الإصلاح والتغيير والتجاوز، مثلما تغيّر مفهومها من جيل أوّل نوفمبر 1954 الذي أعلن الثورة وقاد الكفاح المسلّح وحرّر البلاد، إلى جيل بناء الدولة الجزائرية الحديثة وتسيير شئونها وإرساء قواعد المؤسسات.

ومما لا شك فيه أنّ هذه النخب كثيرًا ما تتحايل وتتبادل مواقعها، تبعًا للظروف والتحولات السياسية والاجتماعية التي ترتبط بها وترتهن إلى مقتضياتها.

ومع الاعتراف بما لهذه الفئات والنخب من أدوار طليعية في مراحل من تاريخ الأمة، تطول أو تقصر، حسب طبيعة كل مرحلة وحركة التاريخ، فإنّ الأكيد في كل ذلك، أنّ النخبة الفكرية هي التي ينبغي أن تؤول إليها مقاليد الأمور، لأنّها تملك الفكر الحاسم في صناعة المستقبل، فهي التي تضع التشريعات والقوانين وهي التي تبدع الآداب والفنون وتصون خيال الأمة وروحها من الاندثار وهي التي تبرز آثارها ومآثرها وترسم لها في ضوء ذلك معالم مستقبلها وفلسفتها في السياسة والأخلاق، وتبحث عن قوانين التطور والنهوض في السيرورة التاريخية ، ومن كل ذلك يمتح السياسى أفكاره وينهل زاده

الفكري والسياسي، الذي يواجه به تحديات الحياة ومتغيرات السياسة والصراع في معركة البقاء (ابراهيمي، 2003، صفحة 28).

لقد كان لبناء الدولة في الجزائر منذ الاستقلال انعكاسات وتداعيات سلبية على عملية تشكل النخب وديناميتها. حيث أفضت إلى طمس النخب أكثر مما عملت على إنتاجها وتفعيلها. ومن بين أهم العناصر التي أثرت على شكل وعمل النخب السياسية في الجزائر نجد:

أ- شخصية السلطة:

تتميز الشخصية السياسية للسلطة الحاكمة بهيمنة العقل السياسي العسكري عليها. إذ عملت على سحق معظم النخب وروافدها من أحزاب سياسية ونقابات وصحافة حرة...الخ. حيث تميزت الفترة الأولى بعد الاستقلال بهيمنة الحزب الحاكم على كل الساحة. إذ أنه يشترط في تقلد منصب سياسي أو إداري أو نقابي أو...الخ، العضوية في الحزب.

لقد ساهم العقل السياسي العسكري، بطبيعته الأبوية، في تشويه وتشويش عملية بناء الدولة، وعلى رأسها ما يعرف في الفكر الحقوقي بدولة القانون والحريات(ben saada, 1992, pp. 30-32).

ب- الخيارات الاقتصادية:

أدت الخيارات الاقتصادية بدورها إلى الاعتماد على فئة من التكنوقراطيين بهدف الإشراف على تطبيق المشروع التنموي الطموح الذي تبنّته النخبة الحاكمة. إلا أن المصالح النخبوية للفئات التكنوقراطية المتحالفة مع البيروقراطية أفضت إلى قلب موازين الخيارات التنموية.

وبالتالي إفراغ المشروع التنموي من محتواه الحقيقي الذي يخدم المجتمع ككلّ لصالح النخبة السياسية الحاكمة التي أصبحت تتحكّم في الريع النفطي .لقد برّر هذا الوضع حرص هذه النخبة واستمرارها في استخدام وسائل القمع ضد أية حركة أو قوة اجتماعية معارضة من شأنها طرح مشروعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي قد ينافس ويهدد المصالح الاقتصادية لهذه النخب (جابي و الكنز، 1998، صفحة 40).

ج- المنظومة التربوية:

لم تحظ المنظومة التربوية كجزء محوري في المسألة الثقافية والتنموية بمتابعة جدّية من قبل النخبة الحاكمة. ففي الوقت الذي تولي فيه الأمم والدول الجادّة والمدركة لمكانة هذا الجانب أهمية بالغة، حيث تسعى إلى جعل المسألة الثقافية كأساس لوحدتها، ومنطلق لتحرّرها، وتجنّب تحويلها إلى بؤرة توتر اجتماعي وتوظيف أيديولوجي وتكريس للتبعية والتخلّف، فإنه ضمن الحالة الجزائرية يلاحظ غياب الإرادة السياسية، وغياب الاتفاق بين زمر النخبة الحاكمة حول مرجعية وفلسفة صارمة لبناء المنظومة التربوية، وهو ما انعكس سلباً على بناء هذه المنظومة.

وقد أدى هذا الإخفاق إلى بروز تناقضات ثقافية واجتماعية خطيرة، لعل أبرزها عدم الفصل بشكل نهائي في أهم أبجديات وأسس الهوية الوطنية، مثل اللغة والثقافة، بعد مرور عدة عقود من الاستقلال وبالتالي عدم تحقيق الاندماج الثقافي والاجتماعي داخل المجتمع الجزائري (سعيد و زياني، 2014، صفحة 79).

من جهة أخرى، ارتكز النظام التعليمي على فلسفة امتازت بمقاربتين خطيرتين، أدّتا في المحصّلة إلى كل ما يمكن أن يساهم في بروز مثقف عضوي مستقلّ بالتعبير الغرامشي، في الجزائر.

تمثلت المقاربة الأولى بالربط بين العلم والتنمية، أي أن المخرج المباشر للسلطة الحاكمة هو خدمة متطلبات التنمية، وهذا التوجّه ترتبت عليه أولوية المواد العلمية على المواد الإنسانية، وما يعنيه ذلك من تشكيل لمنظومة علمية تقنية تخرّج تقنيين، لكن لا تكوّن مثقفين (سعيد و زياني، صفحة 79).

أما المقاربة الثانية، فقامت بالربط بين التعليم والترقية الاجتماعية في جانبها المادي.

إضافة الى ذلك نجد العديد من العوامل الذاتية التي تخصّ بنية النخب وسلوكاتها ووزنها داخل النظام السياسي، إلى جانب عوامل موضوعية أخرى تتعلق بمنظومة التحول الديمقراطي في الجزائر وتجربتها القصيرة والمعقّدة، يمكن القول إن النخب في الجزائر لم تتخذ مواقف واضحة من عملية الانتقال

الديمقراطي، ولم تدعم المساعي لاختراق السلطة الحاكمة، ويمكن إرجاع أهم الأسباب وراء ذلك إلى: (بوبورني، 2009، صفحة 135):

- ✓ ضعف المبادرة السياسية بوضع مشاريع كفيلة باستيعاب تعقد العملية السياسية؛
- ✓ غياب التنسيق للمواقف والجهود بين أقطاب النخب؛
- ✓ قلة تواصل النخب مع جماهير الشعب؛
- ✓ عدم التزام النخب بالديمقراطية كقواعد تحكم تنظيماتها؛

تُعتبر النخب التي من المفروض أنها صاحبة المصلحة والمسؤولية عن إيجاد حركية

سياسية مفضية إلى الانتقال الديمقراطي، ورغم ما تظهره من مؤشرات إيجابية على مستوى المواقف المعلنة، ولأسباب موضوعية وذاتية، محدودةَ الفعل والتأثير السياسي، الأمر الذي يجعلها غير قادرة إلى حدّ الآن على الاضطلاع بدور فعّال في إقامة الديمقراطية.

ولمنع بروز نخب مستقلة، أدت النخبة الحاكمة دوراً مهماً في جعل حزب جبهة التحرير الوطني، الحزب الوحيد في الدولة، بمنزلة الوعاء الذي تصبّ فيه مختلف التنظيمات الاجتماعية، بهدف الدفاع عن سياسة الدولة، وليس التعبير عن مصالح أعضائها بصورة مستقلة، وبحكم هذه المهمة التي تم إسنادها إلى حزب جبهة التحرير الوطني، ظلّ هذا الأخير في معظم المعارك الحاسمة التي عرفتها الجزائر رديفاً تاماً ومكملاً للنخبة الحاكمة ذات الجذور العسكرية والبيروقراطية .لقد عجز هذا الحزب عن أن يبلور مشروعاً مجتمعياً حديثاً لبناء الدولة الحديثة التي تقوم على صل السلطات، وإرساء بنية سياسية ديمقراطية تتجاوز انقسامات المجتمع التقليدي، الفئوية منها والجهوية (Bouchama, 1997, p. 46).

إلى جانب تشكّل نخب رسمية، أي النخب التي حظيت باعتراف ودعم من قبل النسق السياسي القائم، تشكّلت، في مقابل ذلك، نخب أخرى غير رسمية لجأت إلى التعبير عن نفسها خارج هذا النسق نفسه. إن هشاشة النخب الرسمية، وعدم قدرتها على الامتداد الحقيقي داخل المجتمع، سواء تعلق الأمر بنخبة حزب جبهة التحرير الوطني، أو مختلف النخب التي كان عمادها

المنظمات الجماهيرية الرسمية، دفع العديد من النخب والفئات الاجتماعية إلى تنظيم نفسها خارج دائرة الفضاء السياسي والاجتماعي والثقافي الذي تتحكّم فيه الدولة، والقصد هنا النخب التي شكّلت نواة الحركة الإسلامية، والحركة البربرية، وبعض فلول الحركة اليسارية (سعيد و زياني، صفحة 78).

6 أثر تشكل النخب على بناء وتشكل المجتمع الجزائري:

أ- الدين: يشدّد التوجه الحديث على إلزامية فصل الدين عن الدولة، وعدم توظيفه في الممارسات السياسية، ولا في مؤسسات الدولة وقوانينها عليه، يجب تطبيق العلمانية من خلال الاعتماد على القوانين الوضعية في مختلف المجالات والممارسات .أما التوجه العروبي الإسلامي، فيرى أن الدين الإسلامي عنصر مهم وأساسي في تشكيل الشخصية الجزائرية، وعليه من الضروري ربط الدين بالدولة.

ب – اللغة: لقد مثلت اللغة موضوعاً خصباً للسجالات بين النخب الجزائرية بحكم أنها تعبّر عن مرجعية ثقافية معينة تكون لها إرهاصات على مستوى السياسات العامة للدولة، ونقطة الخلاف الرئيسية هي أولوية البعد العربي في تشكيل الهوية الوطنية الجزائرية، بحكم أن المجتمع الجزائري تتحكّم فيه ثلاث فرضيات أساسية بالنسبة إلى البعد اللغوي (سعيد و زياني، صفحة 86) : أولاً، البعد الأمازيغي للمجتمع الجزائري على أساس أن الأغلبية العظمى من الشعب ذات أصل أمازيغي، حتى وإن تعرّبت شريحة كبيرة من القبائل الأمازيغية، كقبيلة كتامة مثلاً، وهو ما يحتّم الاهتمام باللغة الأمازيغية التي تمثل أصل المجتمع الجزائري؛ ثانياً، البعد العربي للجزائر خاصة، وعلاقة اللغة العربية بالإسلام دين التسامح؛ ثالثاً، البعد الفرنسي على أساس الجانب التاريخي للجزائر، إذ إن هناك من يرى أن اللغة الفرنسية غنيمة حرب .وبالنسبة إلى القطب الحداثي، فإن اللغة العربية تمثل أحد ثوابت الهوية الوطنية، لكن الاعتماد عليها بصورة مطلقة لا يساعد على الاحتكاك بمختلف العلوم والابتكارات العالمية، بسبب التأخر التاريخي الذي تعرّضت له.

من خلال ما سبق، يتبيّن أن النخب الجزائرية، في إطار نقاشاتها المصيرية حول المبادئ الكبرى التي تحكم الشعب الجزائري، لم تكن متوافقة في آرائها، بسبب تعنّت الأطراف المختلفة لمرجعيتها الأيديولوجية في معالجة الإشكالات المطروحة، وهو ما سبب نوعاً من عدم الاستقرار المعياري للمجتمع الجزائري.

أما في ما يخصّ الانشغالات الأخرى والمتعلقة بالتغيير السياسي، فلم تكن من أولويات النخب الجزائرية التي وقعت في الفخ الأيديولوجي الذي أعماها عن الانشغالات الحقيقية للشباب، كالشغل، والسكن، ومحاربة الفساد...، فلم يكن الشغل الشاغل للنخب الجزائرية التأثير في السلطة الحاكمة من خلال قنوات حضارية تمنحها إياها خصوصيتها الثقافية داخل المجتمع، وإنما كان الانشغال الأول هو التعبير عن توجّهاتها الأيديولوجية التي ساهم النظام الحاكم في تأطيرها، فكيف لهذه النخب أن تفكّر في تغيير النظام الذي أوجدها؟!

لقد احتدمت النقاشات الأيديولوجية بين أقطاب النخب الجزائرية إلى درجة أن أصبحت قضايا وجودية يمكن مقايضتها بالمهام التاريخية التي يمكن أن تقوم بها في كل المجتمعات.

7 الصراع بين التيارين:

للوصول إلى مقاربة أكثر واقعية من أجل فهم الصراع القائم بين التيارين ومدى تأثيره على السياسة اللغوية ستحاول هذه الدراسة أن توضح كل أطروحة على حدا:

إن مسألة التعريب في الجزائر كانت مسألة تكملة للاستقلال الوطني خاصة عند فئة المعربين. لكن إشكالية المناصب العليا لدى الفرنكفونيين أدت الى تباين المواقف بين دعاة التعريب والمعارضين له.

أ- التيار الداعي للتعريب: إن التعريب عند هذه الفئة يعتبر بمثابة أحد مقومات الهوية الوطنية، وأداة للتعبير في جميع الميادين، وهكذا برزت عدة اتجاهات (طالب الإبراهيمي، 2013، الصفحات 224 -225):

- الاتجاه الشعبوي: وريث التعاليم الإصلاحية والإيديولوجية الوطنية لحزب جبهة التحرير.

- الاتجاه البعثي: وهو اتجاه نشيط سيما في الجامعة ويضم العديد من الطلبة القدامى الذين درسوا في المشرق، يناضل من أجل القومية العربية.

- الاتجاه الأصولي: الذي تقوم إيديولوجيته على الدمج بين الإسلام والتعريب، يستند إلى الهوية الوطنية واللغة كمقوم أساس لها، وفي رأيهم أنه توجد صلة بين العروبة والإسلام.

ارتبط انتشار اللغة العربية دوما بالإسلام بالإضافة إلى البناء الاجتماعي للجزائر من عرب فاتحين وأمازيغ. حيث أقام الجميع (العرب والأمازيغ) صرح الحضارة الإسلامية يعبرون وينشرون لواءها بلغة واحدة هي اللغة العربية (بن نعمان، 2005، صفحة 28).

نجد من أبرز دعاة التعريب بعد الاستقلال، "عثمان سعدي وأحمد بن نعمان" حيث أعلنا تمسكهما بمطلب التعريب لأنه:" الرباط المتين الذي يربط أبناء الجزائر بعضهم ببعض في وحدة اجتماعية وطنية، ويربطهم بماضيهم العريق القائم على الثقافة واللغة العربية" (ناشف، 2011، صفحة 86).

كما أن التفكير في الصلة القائمة بين الماضي والمستقبل يمكّن دعاة التعريب من وضع نظرة مستقبلية لقضية التعريب وإعطاء نفس جديد له. وفي هذا العودة إلى الماضي، يبحث التعريب عن أساس له ودفع جديد لإفراز المستقبل (شكري، 1974، صفحة 121).

أما فيما يتعلق بالمفهوم الحضاري والاجتماعي للتعريب يرى المعربون ضرورة إعادة الاعتبار للغة العربية كلغة وطنية تتفتح على الثقافات الأخرى، فجل التجارب العالمية أثبتت أنه لا تطور بدون اللغة القومية (قرقور، 2017، صفحة 127).

ما يعز هنا غياب المشاركة الفعالة للجهات المساعدة في صنع السياسات ولاسيما هيئات المجتمع المدني، منها الأحزاب السياسية التي تخلوا برامجها من مسألة اللغة العربية ومكانتها المجتمعية والسياسية بحجة أنها أحد مرتكزات المجتمع وهي وليدة مشروع مجتمعي ولا حاجة لإدراجها في برامجهم. هذا كله يدفعنا إلى القول أن إشكالية التعريب في الجزائر هي ظاهرة شهدت مخاضا عسيرا منذ الاستقلال، حيث تتجاوز الظاهرة الأبعاد التقنية والاصطلاحية إلى

الأبعاد السياسية بسبب تأثر القضية بالمناخ السياسي والاجتماعي الذي تعالج فيه.

ب- الاتجاه الرافض للتعريب التيار الفرنكفوني:

يمثل أصحاب الاتجاه، النخب التي تلقت تعليمها باللغة الفرنسية وتشبعت بالثقافة والأفكار الفرنسية، وهي تتجلى في ثلاث تيارات (طالب الإبراهيمي، صفحة 227):

- الأمازيغ: يرفضون الفكرة ويدعون إلى تقنين الأمازيغية كلغة رسمية وهذا ما أقره الدستور الجزائري الأخير.

- الداعون إلى الاعتراف باللهجات والثقافات الشعبية.

- الفرانكفونيون: وهم الذين يسيطرون على الأجهزة الاقتصادية والإدارية.

الحجج التي يستند إليها هذا التيار لتمرير مشروعه هي (قرقور، صفحة 129):

عدم ملائمة اللغة العربية للحياة العلمية ومواكبة التطور؛

سيطرة اللغة الفرنسية على أغلب القطاعات العلمية والثقافية؛

يؤكدون على فشل المعربين في ميدان التربية والتعليم، حيث اكتفوا بفكرة الثنائية اللغوية: "تلك الثنائية التي تدرس اللغة الفرنسية أو غيرها كلغات وتدرس العربية، ويدرس بها كل العلوم والمواد الأخرى" (شريط، 1986، صفحة 62).

إن التعريب انغلاق ورفض للانفتاح على الآخر، لكن فكرة التعريب ليست ضد اللغة الفرنسية ولكن مشروع لاستكمال المقومات الوطنية للدولة، وهو التعريب المدعوم بالتعدد بحسب رأي الفاسي الفهري. وهي فكرة خاطئة فاللغة عربية غنية وقادرة على استيعاب كل العلوم لكن التقصير في مستعملي اللغة بحد ذاته. ولاسيما تراجع ترتيب الفرنسية وأهميتها في سلم اللغات العالمية.

في نظرهم التعريب حركة تستهدف القضاء على الأمازيغية وهذه الفكرة استثمرها المستعمر الفرنسي من قبل.

إن الصراع القائم بين هذين التيارين يجسد غياب ثقافة الحوار الوطني حول قضية التعريب في الجزائر مما جعلها محل سجالات سياسية في الوقت الذي يجب أن يخطط لهذه العملية ويثار النقاش حول الوسائل والطرق الكفيلة بتنفيذها.

8 أزمة الهوية في الجزائر:

هناك ملامح أزمة هوية متراكمة، بدأت أولى فصولها مع وقوع الجزائر في قبضة الاحتلال الفرنسي، وما عمل عليه هذا الأخير من طمس ومحو، ومحاربة ونسخ لكل ما هو جزائري طيلة تواجده، مرورا بالتناقضات والتوجهات الإيديولوجية التي ميزت الفكر الجزائري المعاصر أيام الحركة الوطنية والثورة ، والتي جعلت بدورها من انطلاقة دولة الاستقلال الفتية تكون عرجاء من الأساس، والمشكلة هي أن الصراع الإيديولوجي بين الدوائر أو النخب الفرنكوفونية والدوائر المعربة في دواليب النظام قد ألقى بنتائجه وتبعاته لاحقا على القالب العام للبلد، والذي أثّر على قالب العقل والشخصية الجزائرية ككل.

إن أزمة الهوية مرتبطة بفقدان المرجعيات، ومختلف الانتماءات (العائلة، الطبقة، الأمة، الجماعة)، التي كانت تسمح للأفراد بتفعيل هوياتهم داخل المجتمع، لم تعد حاسمة وتراجع دورها بشكل كبير. وهكذا أصبح العالم يعيش عصر الإنهاك الفعلي للأنظمة الكبرى والنظريات والإطارات المفاهيمية الشمولية وتفتت المرجعيات المنتجة للمعنى، والتحولات الكبرى والجذرية التي تعيشها الإنسانية ، ولدت لدى الإنسان شعورا بالاضطراب والقلق والتخوف من فقدان الهوية، لكن غالبية المجتمعات والأفراد ترفض الشعور بأن هوياتها في أزمة والجماعات البشرية أصبحت تنزع إلى العودة إلى هويات بسيطة يمكن تعرف عناصرها بسهولة واعتناقها بوثوقية غير قابلة للنقاش. وهذا ما يسمى " الشعور الوهمي بامتلاء الهوية" (سعدي، 2010، صفحة 82).

كما كان لتيارات العولمة دور في تعميق أزمة المعنى، فالأفراد والجماعات فقدوا الحدود الواضحة لهوياتهم. وأصبح من الصعب علينا تعريف ذاتنا وهويتنا وتحديد ذوات الغير المختلف عنا. وحتى وقت قريب كان من المشروع التساؤل عما يميزنا ويحددنا عن الآخر سواء على المستوى الفردي أو الجماعي أو القومي. أما اليوم فقد تعددت انتماءات الأفراد ومرجعياتهم بشكل يصبح معه تأكيد مرجعية هوياتية واحدة وبسيطة أمرا يتطابق مع الواقع التعددي والمركب لمختلف الهويات.

اليوم أصبحت الحاجة ملحة إلى إعادة النظر في مفهوم الهوية فلم يعد معطى قبلي حتمي ومكتمل يحدد الصيرورة الإنسانية، بل إنها منفتحة على مرجعيات وفضاءات متعددة. فالإنسان أصبح خليطا مركبا تمتزج داخله مختلف الخصوصيات الإنسانية.

إن اللغة العربية لدى المواطن الجزائري تمثل هويته وتجسد انتماءه واعتزازه. إن اللغة تمكّن من إيصال الفكر بكيفية تفتقدها الكائنات غير لغوية، بحيث تسمح بإغناء مجال الموضوعات التي تتعلق بها عمليات التفكير. ومن ثمة يشكل التعبير اللغوي أساس الصفة التراكمية والجماعية التي تميز الفكر البشري (غاليم، 2001، صفحة 61). هذا من جهة أما عن صلة اللغة والفكر بالهوية فيمكن أن نقول بأن الهوية هي آخر ما يتمخض عن تعالق اللغة والفكر وبمعنى آخر أن الهوية تتشكل من طريقة خاصة التعبير عن المادة الذهنية. أما عن جزئية الهوية اللغوية بالتحديد فيبدو أنها شديدة الصلة بالتعديلات واللمسات التي تضعها كل أمة مسؤولة على لغتها.

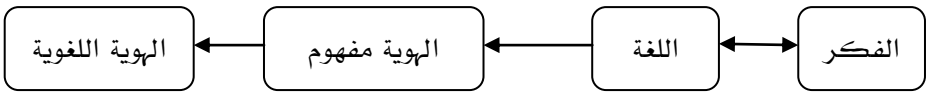

مخطط يوضح تراتبية تشكل الهوية اللغوية (جراح، 2015، صفحة 110)

وبالتالي نجد المفهوم العام للهوية هي: الذاتية والخصوصية وهي جماع القيم والمثل والمبادئ التي تشكل الأساس الراسخ للشخصية الفردية أو جماعية. على عكس الهوية اللغوية فهي متعلقة أكثر بمجموعة الخصائص والمميزات التي ينفرد بها شعب أو أمة من مكونات اللغة والدين والتراث (بلعيد، 2015، صفحة 130).

خاتمة:

ندرك مما أسلفنا الذكر، أن النخبة السياسية وبالأخص بعد الاستقلال عانت من الفرقة والانقسام في الآراء حول اللغة المعتمدة التي هي أساس تشكيل الهوية، إلى جانب الثوابت الأساسية. هذه الآثار السلبية والخطيرة التي خلّفها الاستعمار الذي أدرك وتعامل بلؤم مع تركيبة المجتمع

الجزائري وخصوصيته، ورغم الجهود المبذولة لتوحيد المجتمع الجزائري حول لغة واحدة بعد الاستقلال، إلاّ أن صراع النخب وتضارب المصالح أعاق هذه العملية وجعلها تسير بتعثر، وما نراه من مشاكل في قطاع التربية لحد الآن هو من تداعيات تلك المراحل.

- وحدة اللغة من أهم عوامل توحيد المجتمع وتقوية أواصره.
- الواقع اللغوي الجزائري المركب أثّر في تركيب الهوية الوطنية.
- الوضع اللغوي في الجزائر يتطلّب من السلطات اتخاذ قرارًا سياسيًا حازمًا يفصل في المسألة اللغوية، يجب على السلطات (النخب) أن تعمل على تشكيل واقع لغوي يتناسب مع النظم الجديدة ويخطط لبناء العلاقات المنشودة في الدولة وعلاقاتها في المنطقة اللغوية.
- للسياسة اللغوية الصارمة دور كبير في انسجام المجتمع ووحدته وتشكيل هويته واستقراره السياسي، مما يجعل كل الأطراف تتوجّه لتنمية الاقتصاد والابتعاد عن الخلافات المعطلة للتقدّم.
- كان لصراع النخب الفرانكفوني والمعرّب، حول اعتماد اللغة الرسمية في الجزائر سبب في تأخر تحديد الهوية اللغوية التي تساعد على دعم التقدم.
- فمن أكبر مشاكل الهوية في الجزائر الصراع اللغوي بحكم ما خلّفه الاستعمار الطويل من ذهنيات ومزيج لغوي، بالإضافة إلى لغات البلاد العربية والأمازيغية وغيرها من اللهجات لذلك كان يجب أن تكون سياسة صارمة في مسالة اللغة والهوية،وأن تكون نتيجة دراسة معمقة من طرف النخب المثقفة في المجتمع بعيدًا عن صراع التوجهات والعمل على الهدف المنشود لتطوير ورقي هذه البلاد.
- من أهم سلبيات وتداعيات الانطلاقة السلبية والقائمة على المصالح تدهور قطاع التربية وتخبطه في المشاكل إلى الآن بوصفه القطاع الأوّل والمحوري في بناء الدولة.

لم يكن تشكيل النخب في الجزائر على أساس الأفضلية ومصالح الدولة والإشراك الجماعي الهادف إلى النهوض بالاقتصاد وتقوية الدولة سياسيًا واقتصاديًا، مما أفضى إلى التّأخر وإرساء تقاليد سياسية واقتصادية ... من الصعب تغييرها.

قائمة المراجع:

fennour, a. (2011, 21ماي). amir-fennour.over-blog.com. Consulté le 14, مارس 2018, sur amir-fennour.over-blog.com: http://amir-fennour.over-blog.com/article-74357050.html

Kamel Bouchama .(1997) .Le FLN a-t-il jamais en le pouvoir, 1962-1992 .Alger: Al-Maarifa éditions.

lahouari addi .(1990) .l'impasse du populisme, l'Algérie: collectivité politique et etat en construction .Alger: Entreprise nationale du livre.

mohamed tahar ben saada .(1992) .Le régime Politique Algérien . Alger: Entreprise nationale du livre.

أحلام قرقور. (2017). أثر السياسة اللغوية في ممارسة اللغة العربية، جهود المجلس الأعلى للغة العربية في الجزائر -أنموذجا-. أطروحة دكتوراه في الأدب العربي تخصص قضايا أسلوبية ولسانية . سطيف، جامعة سطيف 02، الجزائر.

أحمد بن نعمان. (2005). الردود العلمية على الأطروحات العرقية وتعدد الهوية في الجزائر (المجلد 1). الجزائر: دار الأمة.

أحمد ناشف. (2011). تعريب التعليم في الجزائر بين الطرح المعرفي والطرح الإيديولوجي. الجزائر، الجزائر: كنوز الحكمة للنشر والتوزيع.

الجمهورية الجزائرية الديمقرطية الشعبية. (1963). دستور 1963. الجريدة الرسمية . الجزائر: رئاسة الجمهورية.

الديمقراطية الشعبية الجمهورية الجزائرية. (1970). الأمر 70-20 يتعلق بالحالة المدنية. أمر رئاسي ، 21 . الجزائر، الجريدة الرسمية، الجزائر: رائسة الجمهورية.

الديمقراطية الشعبية الجمهورية الجزائرية. (1998). المرسوم الرئاسي 98-226 يتضمن صلاحيات المجلس الأعلى للغة العربية. الجريدة الرسمية . الجزائر: رائسة الجمهورية.

الديمقرطية الشعبية الجمهوريةالجزائرية. (1991). القانون 91-05 المتعلق بتعميم استعمال اللغة العربية. الجزائر، الجريدة الرسمية، الجزائر: رائسة الجمهورية.

المجلس المجلس الدستوري. (03 أفريل, 2002). اِي رقم 01/ ر.ت د/ م د/ يتعلق بالتعديل الدستور. الجزائر، الجزائر: المجلس الدستوري.

خولة طالب الإبراهيمي. (2013). الجزائريون والمسألة اللغوية، عناصر من أجل مقاربة اجتماعية لغوية للمجتمع الجزائري (المجلد 2). (محمد يحياتن، المترجمون) الجزائر، الجزائر: دار الحكمة.

زكرياء بوبورني. (2009). النخب السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي. راسلة ماجستير . قسنطينة، جامعة قسنطينة، الجزائر.
صالح بلعيد. (2015). الأمازيغية في خطر. منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر .
عبد الله شريط. (1986). نظرية حول سياسة التعليم والتعريب. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
عبد المالك ابراهيمي. (ديسمبر, 2003). قبل كل شيء الجزائر في حاجة الى الحوار. مجلة العربي ، صفحة 28.
عبد الناصر جابي، و علي الكنز. (1998). المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الراسمالية الجديدة. القاهرة: مكتبة مدبولي.
عمر ديدوح. (16 نزفمبر, 2009). مجلة المعرفة . تاريخ الاسترداد 12 سبتمبر, 2020، من http://www.almarefh.net: &http://www.almarefh.net/show_content_sub.php?CUV=363 ShowA%20ll=On&ID=482&SubModel=138&Model=M
فيصل شكري. (جانفي، فيفري, 1974). حركة التعريب في الجزائر وصل بين الماضي والمستقبل. مجلة الأصالة (17-18)، الصفحات 119-121.
كمال جعلاب. (2016). وضع اللغة العربية في الجزائر بين القانون والواقع. درسات وأبحاث ، 22، صفحة 05.
لقمان مغرواي. (2005). أزمة الهوية في السياسة التعليمية. مذكرة ماجستير، 21. الجزائر، جامعة الجزائر: جامعة الجزائر.
محمد سعدي. (أكتوبر, 2010). الهوية من الوحدة الى التعدد. مجلة أفاق المستقبل (07).
محمد غاليم. (ماي, 2001). عن علاقة اللغة بالفكر. مجلة المناهل (62).
مراد سعيد، و صالح زياني. (19 سبتمبر, 2014). المخب والسلطة والإيديولوجيا في الجزائر: بين بناء الدولة والتغيير السياسي. مجلة المستقبل ، صفحة 79.
نادية معاتقي. (2015). دور السياسة اللغوية في هندسة متقبل الأمة الجزائرية. منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر ، صفحة 163.
هواري بومدين. (1975). الخطاب الافتتاحي لندوة التعريب الأولفي الجزائر. ندوة التعريب الأولى في الجزائر. الجزائر.
وهيبة جراح. (2015). قوانين تطوير اللغة العربية في الدولة الجزائرية بين الطرح النظري وهاجس التطبيق. منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر .